

على الخلاف

الجراح يخنق أوجيرو حالياً

تفرغ هيئة أوجيرو بالتوظيفات السياسية بناء على طلب قوى السلطة وعلى رأسهم وزير الوصاية جمال الجراح الذي فرض تعيين مستشارين لتنفيذهم ببدلات مالية مرتفعة. ولم يكتف الجراح بذلك، بل عمد إلى حجز أموال الصيانة، والمحاكمة في تسديد مساهمة الوزارة للرواتب والأجور. هذه الممارسات رُتبت هدراً مالياً في ميزانية أوجيرو، وقصوراً في أعمال الصيانة قد يصل إلى مرحلة التوقف التام

محمد وهبة

في الأسبوع الماضي صدر قرار عن هيئة أوجيرو بمنع المياومين من العمل ساعات إضافية عن الدوام العادي، أسوة بالمستخدمين فيها. بحسب مصادر مطلعة، جاء هذا القرار لضبط البية الساعات الإضافية بعد «تضخم بشري» في الهيئة ناتج من التوظيف السياسي وبناء على طلب القوى السياسية، يضاف إلى فلتان طائفي/ سياسي في توزيع الساعات الإضافية بين الرؤساء والمرؤوسين، وستلبه قرارات أخرى تتعلق بإعادة توزيع السيارات وبطاقات الوقود والهاتف الخليوي على الإداريين والموظفين. ليست هيئة أوجيرو المؤسسة

كلفة الهاتف في الهيئة تبلغ ملياراً ليرة من دون أي ميزر فعلي لإنفاق مثل هذا المبلغ

الوحيدة التي أفسدتها الزبائنية السياسية وأغرقها في هدر مالي وفوضى إدارية، وإنما هي الخمال الأكثر وضوحاً خلال فترة ما بعد نهاية النزاع بين وزراء الاتصالات المتعاقبين والرئيس السابق للهيئة عبد المنعم يوسف. فحينما تحزرت الهيئة من استغلال يوسف للهيئة ونقابتها وموظفيها للضغط على وزراء الاتصالات الذين أتوا من خارج سرية السياسي، ومن استغلال وزراء الاتصالات صلاحياتهم في محاولة لإخضاع يوسف، انطلق عهد جديد من الزبائنية في الهيئة بقيادة وزير الاتصالات جمال الجراح. كانت الانتخابات النيابية الأخيرة هي الهدف الأول الجراح افتتح الموسم الانتخابي مطالماً بتعيين موظفين من ضمن منطقتة الانتخابية في البقاع الغربي، ثم رفع من وتيرة

طلباته فراضاً تعيين أكثر من سبعة مستشارين في الهيئة هم في الواقع يعملون في هيئة المالكين المسؤولة عن الهاتف الخليوي وفي مديرية الاستثمار والصيانة في وزارة الاتصالات وحدث الأحزاب والقوى السياسية حذو الجراح، فأعدت لوائح باسماء عشرات المرشحين للتوظيف وتمكنت من فرضها على الهيئة. التوظيف في الهيئة كان حاجة مبنية على دراسة للهيكل البشري أظهرت أن معدل الأعمار فيها ارتفع

إلى 54 سنة، وأن هناك وظائف غير مشغولة عددها 900 وظيفة. لوائح القوى السياسية فاقت هذا العدد. لجأت الهيئة إلى عملية اختيار صعبة، إلا أنها لم تتمكن من التوفيق بين حاجاتها وبين طلبات السياسيين التي انطوت على خيارات طائفية أيضاً. لاحقاً تجرّبت أن 30% من المعيّنين حديثاً هم عبء على الهيئة. كذلك أظهرت بعض الإحصاءات أن هناك 7 آلاف ساعة إضافية جرى نقلها

من 200 عامل في الهيئة إلى 170 من زملائهم الذي يتبعون لطائفة كلفة هذه السيارات تبلغ 7 مليون دولار سنوياً (أغلبية السيارات وقوى سياسية مختلفة، وإن هناك 33 ألف ساعة إضافية يتم توزيعها على العاملين وفق اعتبارات خاصة برؤساء الأقسام والمدراء الإداريين ومرؤوسيهم وهي لا تخفي بنسبة كبيرة منها، حاجات المؤسسة. أما توزيع السيارات وبطاقات المحروقات والهواتف الخليوية على العاملين فكان يحمل الصبغة نفسها. لدى الهيئة أكثر من 1500



33 الف ساعة إضافية يتم توزيعها على العاملين وفق اعتبارات خاصة برؤساء الأقسام والمدراء (هيلم الموسوي)

سيارة موزعة على ألفي عامل فيها. كلفة هذه السيارات تبلغ 7 مليون دولار سنوياً (أغلبية السيارات وقوى سياسية مختلفة، وإن هناك 33 ألف ساعة إضافية يتم توزيعها على العاملين وفق اعتبارات خاصة برؤساء الأقسام والمدراء الإداريين ومرؤوسيهم وهي لا تخفي بنسبة كبيرة منها، حاجات المؤسسة. أما توزيع السيارات وبطاقات المحروقات والهواتف الخليوية على العاملين فكان يحمل الصبغة نفسها. لدى الهيئة أكثر من 1500

للعاملين فيها عبر مساهمة من وزارة الاتصالات بقيمة 175 مليار ليرة، وتجري تغطية الإنفاق الاستثماري من خلال قوائمير تقدمها الهيئة للوزارة. هذا الوضع لم يكن نهائياً، بل كان مؤقتاً ريثما يوقع الطرفان عقداً شاملاً بينهما بناء على قرار مجلس الوزراء الصادر في 4 أيار 2018 بالاستناد إلى كتاب وزير الاتصالات رقم 1/5901/12/28 المرفوع إلى مجلس الوزراء حتى اليوم لم ينته إعداد العقد بين الطرفين. لكن الوزير يرفض أن يسدّد للهيئة 160 مليار ليرة متأخرة تدرج في إطار الإنفاق الاستثماري من بينها نحو 30 مليار ليرة تعود لـ«حقوق الغير» (أي مؤسسات وأفراد من خارج الهيئة). مصادر مطلعة قالت إن الهيئة لم تحصل على أي قرش من الوزارة في إطار النفقات الاستثمارية منذ سنتين، بل كانت تتخفق ببعض الأموال المتوافرة لديها في المصارف ومن الأرصدة المدورة في ميزانيتها عن الأوامر السابقة لعام 2015.

الهيئة طالبت الوزير بتسديد الأموال، إلا أنه لم يستجب لمطالبتها بحجة أن مشروع العقد يشير إلى تسديد الأموال على أربع دفعات متهماً أوجيرو بالتقصير في إنجاز أعمال الصيانة.

الهيئة نكّرت به بأن مشروع العقد ليس سارياً بعد، وأنه طلب منها في كانون الثاني 2018 الاستمرار بتنفيذ الأعمال وخدمات الصيانة والتشغيل والتوسعة بناء على العقد السابق الموقع بين الطرفين في مطلع عام 2016 في انتظار انتهاء الإجراءات المتعلقة بالعقد الجديد. مراسلات المطالبة والالتهايات بالتقصير امتدت بين الطرفين لأشهر، فيما مشروع العقد الجديد تأخر سنتين عن مواعيد بين وزارة الاتصالات وديوان المحاسبة. أما تأخر تسديد الأموال، فقد أدى إلى إضعاف قدرة أوجيرو على القيام بأعمال الصيانة بكاملها وقد يصل إلى حدود التوقف السري عنها.

لم يكن هذا كل ما قام به الجراح لجهة محاربات إخضاع أوجيرو، بل تمكن من تأخير تسديد مساهمة الوزارة للرواتب والأجور أكثر من أربعة أشهر، ما ركب أعباء مالية أكبر على ميزانية الهيئة.

نحو مليار و75 مليون ليرة لبنانية بلغ مجموع نفقات الساعات الإضافية التي سجّلها عدد من موظفي هيئة أوجيرو العام الجاري. بحسب إدارتها المالية، الأخيرة أرسلت الأسبوع الماضي كتاباً عددياً مذكّرة أعلنت فيها عدم قدرتها على دفع المستحقات التي لم تلحظها موازنتها العام 2018 ووجوب

هديك فرغور

يوم 3 تشرين الأول الجاري، أرسل المدير المالي في هيئة أوجيرو محمد محيدلي إلى رئيسيه عماد كريدية كتاباً أبلغه فيه «عدم إمكانية المديرية المالية دفع قيمة الساعات الإضافية للمستخدمين في الأشهر المقبلة وحتى نهاية عام 2018». أما السبب، فبعود، بحسب ما ورد في الكتاب، إلى النفقات غير الملحوظة في موازنة عام 2018 والتي تُقدّر كلفتها بأكثر من مليار ليرة. وفق الكتاب نفسه، فإن هذه النفقات تشمل نحو 751 مليون ليرة سنوياً لم تكن ملحوظة في الموازنة وهي ناتجة عن «زيادة دوامات نحو 100 مياوم ما أدى إلى زيادة بدلاتهم اليومية». كذلك، فإنها (النفقات) تتضخّن تكليف أكثر من 500 عامل من المستخدمين والموظفين المحقّقين والمياومين بمهمات أيام السبت والأحد والعطل الرسمية «مما يُكلّف الهيئة شهرياً نحو 306 ملايين ليرة لبنانية».

وعليه، أوصى محيدلي باتخاذ جملة من الإجراءات اللازمة لإيقاف النفقات الإضافية غير الملحوظة في الموازنة، «معاً لأي خلل في دفع رواتب المستخدمين». هذه الإجراءات تتمثّل بـ«التوقف عن إصدار أوامر المهمة أيام الأحد والعطل الرسمية باستثناء العاملين ضمن فرق الطوارئ والأفراد المكلفين حراسة المراكز الرئيسية على أن يتم منحهم أيام عطل بديلة»، فضلاً عن «إلغاء جميع الموافقات السابقة بإعطاء دوامات استثنائية لعدد من المياومين على أن يتم الالتزام بالدوام الرسمي لهيئة أوجيرو». كما تضمّنت الإجراءات «حظراً على المدراء/ رؤساء الأجهزة تكليف العاملين لديهم بمهام أيام السبت إلا بعد الحصول على موافقة مسبقة من الرئيس المدير العام»، إضافة إلى «تمديد الدوام الرسمي للمياومين أيام الجمعة لغاية الساعة الرابعة من بعد الظهر مع احترام أوقات الصلاة».

فهل يعني مضمون الكتاب أن هناك أعمالاً إضافية «وهمة» كانت تُسجل لتحقق «منفعة» لعدد من العاملين وساعات إضافية، أم أن أعمال الصيانة الدورية تطلّبت فعلاً من العاملين والمياومين العمل ساعات إضافية

يشكل فاق المحوظ في الموازنة؟ وماذا عن فريق العمل المخصص للطوارئ؟ وهل توقف الموافقات على الدوامات الاستثنائية سيؤثر في أعمال الصيانة الدورية؟ رئيس نقابة عمال هيئة أوجيرو إيلي زيتوني أوضح لـ«الأخبار» أن فريق الطوارئ لا يستطيع في بعض الحالات لتلبية جميع أعمال الصيانة التي تطرأ في نفس الوقت، ما يتطلب من المياومين والأجراء القيام بأعمال إضافية لتغطية الحاجات الطارئة، لافتاً إلى أن راتب العامل الذي يعمل ساعات إضافية يرتفع تلقائياً مرة ونصف المرة «بحيث تصبح يومية عمل المياوم أو الأجير أو الموظف الذي يقوم بعمله ثلاث ساعات إضافية خارج دوامه من الساعة الرابعة حتى الساعة مثلاً توازي قيمة عمل يوم ونصف اليوم». كذلك الأمر بالنسبة للعاملين أيام السبت والأحد، وفق ما

يقول زيتوني. ينطلق الأخير من هذه النقطة ليدحض شبهة الأعمال «الوهمة» عن الأعمال الإضافية التي يقوم بها عشرات العمال والمياومين، لكنه «يقرّ» بوجود ما أسماه «إنفاق أكثر من المطلوب في البند المتعلّق بالمياومين».

نحو 751 مليون ليرة سنوياً لم تكن ملحوظة في الموازنة ناجمة عن زيادة دوامات نحو 100 مياوم

زيتوني: راتب العامل الذي يعمل ساعات إضافية يرتفع مرة ونصف المرة (هيلم الموسوي)



التوقف عن إعطاء دوامات إضافية للعمال والموظفين والأجراء. في هذا الوقت لا بد وأن نقابة العاملين في الهيئة لديها التيه في معارضة القرار أو شجبه إقائاً ما منهار «المباغة» الحاصلة في «فوضى» الدوامات الإضافية وإقائاً توجّسات الخخصة التي قد تؤثّر في مصير أكثر من 3800 موظف وأجير وعامل

ساعات عمل إضافية بمليار ليرة

من هنا، يقول زيتوني إن النقابة تؤيد الإجراءات التي قامت بها الإدارة المالية، فالمطلوب ليس إعادة بعض الموظفين، بل المطلوب ضمانة استمرارية عمل هذه المؤسسة، رابطاً بين مسألة العجز المالي للمؤسسة في حال بقيت صنع المرفق الإضافي باستمرارية الهيئة وبالتالي المس بمصير نحو 1200 مياوم وأكثر من 2400 موظف (سواء كانوا في ملاك الهيئة أو ملحقين بها). اللافت أن زيتوني يركّز على مسألة «الهدف الأكبر» الذي تصبو إليه النقابة والمتعلق بضمان استمرارية المؤسسة «في ظل الحدوث عن قانون الشراكة مع القطاع الخاص».

ما لم يقله زيتوني هو أن العمال عموماً، والمياومين خصوصاً، لديهم ماحس أكبر حالياً يتعلّق بمصيرهم في حال تم التوجّه إلى خصخصة الهيئة وبالتالي إمكانية خسرانهم لوظائفهم.

في هذا الوقت، هناك من يرى أنّ هذا الكتاب أو المذكرة يصلح لأن يكون مناسبة لمعالجة الإشكالية المتعلقة بسقف الساعات الإضافية وبالدوامات التي فرضها قانون سلسلة الرتب والرواتب الجديد. فمن جهة، إن العاملين في الهيئة يطبقون ما نص عليه القانون لجهة الدوامات والساعات الإضافية ومن جهة أخرى فإنهم لم يستفيدوا من الزيادات على الرواتب التي لحظتها القانون نفسه بعدما رفضت وزارة المالية الصيغة التي تقدّمت بها إدارة الهيئة والمتعلّقة برواتب العاملين لديها. يقول مصادر مُطلّعة لـ«الأخبار» إن المذكرة الصادرة أخيراً عن الإدارة قد تكون تصب في نطاق سعي الإدارة إلى إعادة ضبط موازنتها «من أجل جدولة الحسابات المتعلقة بالرواتب»، لافتة إلى أن هذا المسعى يتطلب تفعيل المراقبة على النفقات والحّد من مزاريب الهدر الحاصلة في «قطاع» رواتب الموظفين، خصوصاً بعد ما برز إلى الإعلام في الفترة الأخيرة من ملفّات تتعلّق برواتب موظفين عُدت «خيالية» مقارنة مع الأعمال التي كانوا يؤدونها.

حاولت «الأخبار» التواصل مع كريدية للوقوف على رأيه وللإطلاع منه على تفاصيل الواقع إلا أنه لم يجب على الاتصالات المتكررة.

الحريري بعدم توزيعه». وكان صقر يعتبر أن «هذا الأمر لا يُمكن أن يحصل إلا بفضيحة كبيرة تتناول وزير الاتصالات، فحرج الحريري وتجبره على التخلي عن الجراح». ويؤكد مطعون على القضية أن المسزّبين لن يكتفوا بما نُشر، بل إنهم يخبّون تسجيلات أخرى قد تؤدّي إلى إلحاق ضرر بالجراح أكبر مما أصابه في التسجيل الأخير. المسزّب بالنسبة للتجار «لا يزال مجهولاً»، لكن التسريب قد يكون «أقوى سلاح يستخدمه الحريري في ما بعد أمام جمهوره، في حال قرر استبعاد الجراح» على ما تقول المصادر.

المشكل بينه وبين «المسزّبين» يكبُر. يتقل عنه مقرّبون منه أن صوته في التسجيل جزء من «مكاملة هاتفية مع النائب السابق عقاب صقر»، وأن «صقر ومعهُ (صديقه المقرب الناشط السوري المعارض) لؤي المقداد هما من سرّبوا التسجيل». ويعتبر الجراح أن «صقر يُريد أن يصفى حسابات معه لأنه يحسبه على فريق المدير السابق لمكتب «الداخلية». وكان دائم التاكيد بأن رئيس تجار المستقل قد وعده بها خلقاً للمشوق. غير أنه ومن التسريب لم يتوقّف عن تأكيد تحوير التسجيل في محاولة لثقي «تهديده ووعده». يعلم وزير الاتصالات بأن التسريب أتى من داخل البيت الأزرق.

ما يقوله الحريري دائماً بأنه «نصف عراقي» (والدته عراقية)، للدلالة وأن تسريبه مقصود لإحداث بلبلة داخل المستقبل، فيما الرواية الثانية التي يتمّ التداول بها هي أن «الحريري هو من بادى إلى دعوة الجراح والتقي به» (شجّل لقاءً علني بينهما، في منزل الحريري، يوم 5 تشرين الأول الجاري). وأكد أنه الموضوع صار وراً شهرنا». لكن بمعزل عن الرواية الأصدق وتفاصيلها، يعتبر هؤلاء أن «من طبع الرئيس الحريري مُحاربه إن شاء الله داخل التيار. الأولى تقول إن «الجراح سارع فور عرض التسجيل صوتي إلى الاتصال بالرئيس

صقر يواجه الجراح: وزير الاتصالات خسر معركة التوزيع؟



صقر يُريد أن يصفى حسابات مع الجراح لأنه يحسبه على فريق نادر الحريري (هيلم الموسوي)

الجراح لعب بأخر عود نقاب يملكه وأحرق نفسه. صحيح أن التسريب لم يفتعل ضجة كبيرة لا في أوساط المستقبلين ولا خارجها، لكن الأمر لم ينته عند هذا الحد. فقد بدأت حرب الاتهامات بين الجراح والنايب السابق عقاب صقر، إذ ينهم بيلعبه هاللعبة معنا أو مع أهل البقاع ومعى أنا بالذات، لأنو بدو يكون ردي عنيف وقاسي». أتى كلام الجراح في سياق حديث عن تشكيل الحكومة. معتبراً أن الحريري لا يُمكن أن يستبدله بوزير آخر، وأن هناك رويّتان يردّدهما أصحاب الشأن داخل التيار. الأولى تقول إن «الجراح سارع فور عرض التسجيل الصوتي إلى الاتصال بالرئيس

مبسم زرق

يوم 30 أيلول الماضي، عرض تلفزيون «الجديد» تسجيلاً صوتياً منسوباً لوزير الاتصالات جمال الجراح، يتوعّد فيه الرئيس سعد الحريري. يقول: «ما بظن سعد بيلعبه هاللعبة معنا أو مع أهل البقاع ومعى أنا بالذات، لأنو بدو يكون ردي عنيف وقاسي». أتى كلام الجراح في سياق حديث عن تشكيل الحكومة. معتبراً أن الحريري لا يُمكن أن يستبدله بوزير آخر، وأن هناك رويّتان يردّدهما أصحاب الشأن داخل التيار. الأولى تقول إن «الجراح سارع فور عرض التسجيل الصوتي إلى الاتصال بالرئيس